



إزاي أعمل محضر نصب واحتيال إلكتروني أو تحويلات؟ وإيه اللي لازم يتكتب فيه علشان أسترده فلوسي؟

بقلم المستشار د. حسن عبد المنعم حسن
المحامي بالنقض

كثير من الناس يسألوننا: «عايز أعرف معلومات عن النصب والاحتيال الإلكتروني» أو «نصب واحتيال مالي»، ويقولون: «عملت تحويل واتنصب عليا» أو «عايز أعمل بلاغ بالنصب والاحتيال»، ويسألون أيضًا: «إزاي أعمل محضر نصب؟». وللإجابة نقول: السؤال الصحيح ليس «إزاي أعمل محضر نصب؟»، بل «إيه محتوى محضر النصب علشان يحقق النتيجة اللي أنت عايزها؟»، وبعدها نسأل: إزاي؟ وفي هذا المقال نجيب عن سؤالك على هذا الأساس. فالنصب في القانون المصري جنحة عقوبتها الحبس (م ٣٣٦ عقوبات)، لكنها لا تقوم لمجرد أن شخصًا أخذ مالك ولم يرده، وإنما تقوم إذا خدعك بطرق احتيالية فسلمته المال بسبب هذا الخداع. ولذلك فالمحضر الذي يقول «فلان أخذ مني فلوس ومش راضي يرجعها» كثيرًا ما ينتهي إلى اعتباره نزاعًا مدنيًا، أما المحضر الذي يروي ماذا ادعى، وبماذا أيد ادعائه، وكيف صدقته، ومتى وبأي وسيلة سلمته المال، ثم كيف اختفى، فهو الذي يفتح باب التحقيق وتتبع الحساب أو المحفظة، ويحفظ لك حقلك في المطالبة برد المبلغ. وتبدأ الخطوات العملية بإبلاغ البنك فورًا وتوثيق الدليل، ثم تقديم البلاغ إلى مباحث الإنترنت أو النيابة العامة أو قسم الشرطة، ثم الادعاء المدني بالمبلغ والتعويض، ويجوز بدلًا من ذلك أن تقيم جنحة مباشرة.

أولًا: متى تكون الواقعة «نصبًا»؟ وما الفرق بينها وبين غيرها؟

لا يعاقب القانون على كل خسارة مالية، ولا على كل وعد لم يُنفذ. وتقوم جريمة النصب بتوافر ثلاثة عناصر: فعل احتيالي من الأفعال التي عدتها المادة ٣٣٦ (طرق احتيالية، أو تصرف في مال لا يملكه الجاني، أو اتخاذ اسم كاذب أو صفة غير صحيحة)، وتسليم المجني عليه ماله بإرادته تحت تأثير هذا الاحتيال، وقصد جنائي هو علم الجاني بكذب ما يدعيه واتجاه نيته إلى الاستيلاء على المال بغير حق. وهذا الفرق هو ما يحدد كيف تكتب محضرك، وإلى أي جهة تتجه:





التوصيف	متى ينطبق	ما الذي يجب أن يظهر في المحضر
نصب (م ٣٣٦ عقوبات)	سلّمت المال أو حوّلت به بإرادتك بعد أن خُذعت بادعاء كاذب مؤيد بمظاهر خارجية، كمتجر وهمي أو شركة استثمار أو شخص انتحل صفة أو اسمًا	الادعاء الكاذب، وما أيّده من مظاهر، وكيف صدّفته، ثم التسليم، ثم اختفاؤه
اختراق أو استعمال غير مشروع لبياناتك	خرج المال من حسابك أو بطاقتك أو محفظتك دون علمك أو رضاك. وقد يجتمع الوصفان إذا خُذعت حتى كشفت بياناتك ثم سُحب المال	وقت العملية غير المصرح بها، وأنت لم تأذن بها، والجهة التي ظهرت فيها العملية. وقد يُكَيّف الفعل سرقةً أو جريمةً معلوماتية (كالوصول غير المشروع لبيانات بطاقات الدفع، م ٢٣ من القانون ١٧٥ لسنة ٢٠١٨)
خيانة أمانة (م ٣٤١ عقوبات)	سلّمته المال برضاك على سبيل الأمانة (وديعة أو وكالة أو عارية استعمال) ثم بدّده أو أنكره، دون أن يكون قد خدعك لتسلّمه	عقد الأمانة وسبب التسليم، ثم التبريد أو الإنكار
نزاع مدني	دين أو عقد لم يُنفذ، أو تأخر في السداد، دون احتيال سابق على التسليم	لا محضر هنا غالبًا؛ يُطلب المال بدعوى مدنية استنادًا إلى العقد أو الإيصال

ولأن عبارة «نصب واحتيال مالي» قد يقصد بها بعض السائلين أكثر من تخصص (كالتشيكات والأوراق التجارية، أو بيع العقارات، أو شركات توظيف الأموال)، فإننا نقصر إجابة هذا المقال على النصب عبر الإنترنت والتحويلات، ونترك الإجابات الخاصة بالتشيكات والأوراق التجارية للمتخصص في القسم التجاري، والخاصة بالعقارات للمتخصص في قسم العقارات، بعد أن عرّفناك أن سؤالك قد يشمل أكثر من تخصص. وعلشان تاخذ إجابات متخصصة لازم تحدد القسم اللي فيه سؤالك؛ لو مش عارف، إحنا سهلناك المهمة من خلال الاستشارة عبر الموقع: حدد القسم بتاع سؤالك، ثم اعرض





سؤالك، ثم حدد وسيلة التواصل معاك وانتظر الإجابة فقط من خلال موقعنا hamlf.com وفقًا للشروط المعلنة.

ثانيًا: السند القانوني والعقوبة

تتعدد النصوص التي قد تحكم الواقعة الواحدة بحسب ما حدث وكيف حدث، ويُطبَّق النص الأشد عند الاجتماع، إذ يبدأ قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات عقوباته بعبارة «مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد منصوص عليها في قانون العقوبات أو أي قانون آخر» (م ١٢). وفيما يلي النصوص الرئيسية كما هي سارية وقت إعداد المقال:

النص	الفاعل	العقوبة
م ٣٣٦ عقوبات	النصب: التوصل إلى الاستيلاء على نقود أو عروض أو سندات دين أو مخالصة أو أي متاع منقول بالاحتيال، بقصد سلب كل ثروة الغير أو بعضها، بإحدى الوسائل التي بيّنها النص: الإيهام بمشروع كاذب أو واقعة مزورة أو ربح وهمي، أو التصرف في مال لا يملكه، أو اتخاذ اسم كاذب أو صفة غير صحيحة	الحبس (جنحة)، ويجوز في حالة العود وضع الجاني تحت مراقبة الشرطة مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على سنتين
م ٣٣٦ عقوبات (الشروع)	البدء في النصب دون إتمامه	الحبس مدة لا تتجاوز سنة
م ٢٣ من القانون ١٧٥ لسنة ٢٠١٨ (الصورة الأساسية)	الوصول بغير وجه حق، عبر الشبكة المعلوماتية أو إحدى وسائل تقنية المعلومات، إلى أرقام أو بيانات بطاقات البنوك والخدمات أو أي من أدوات الدفع الإلكتروني	الحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وغرامة من ٣٠ ألفًا إلى ٥٠ ألف جنيه أو إحداهما
م ٢٣ من القانون ١٧٥ لسنة ٢٠١٨ (إذا قصد الحصول على المال)	إذا قصد بذلك الحصول على أموال الغير أو ما تتيحه تلك الأدوات من خدمات	الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وغرامة من ٥٠ ألفًا إلى ١٠٠ ألف جنيه أو إحداهما





النص	الفاعل	العقوبة
م ٢٣ من القانون ١٧٥ لسنة ٢٠١٨ (إذا استولى فعلاً)	إذا توصل بذلك إلى الاستيلاء لنفسه أو لغيره على تلك الخدمات أو على مال الغير	الحبس مدة لا تقل عن سنة وغرامة من ١٠ ألف إلى ٢٠ ألف جنيه أو إحداهما
م ٢٤ من القانون ١٧٥ لسنة ٢٠١٨	إنشاء بريد إلكتروني أو موقع أو حساب مصطنع ونسبته زوراً إلى شخص طبيعى أو اعتباري، كصفحة متجر أو جهة أو شخص معروف تُستعمل لخداع الناس	الحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وغرامة من ١٠ آلاف إلى ٣٠ ألف جنيه أو إحداهما، وتشدّد العقوبة إذا استُخدم فيما يسيء لمن نُسب إليه

وإلى جانب العقوبة الجنائية يحق للمضرور المطالبة بتعويض عما لحقه من ضرر مادي وأدبي استناداً إلى المسؤولية عن الفعل الضار (م ١٦٣ مدني)، أمام المحكمة الجنائية تبعاً للدعوى الجنائية أو أمام المحكمة المدنية، ويدخل في ذلك المبلغ الذي دفعته نتيجة الاحتيال. وللتنبية على الإجراءات: صدر قانون الإجراءات الجنائية الجديد رقم ١٧٤ لسنة ٢٠٢٥ لكن العمل به تأجل إلى ٢٠٢٧/١٠/١، فتُبني الإجراءات الواردة في هذا المقال على قانون الإجراءات الجنائية الحالي رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ ما دام سارياً.

ثالثاً: ما استقر عليه قضاء محكمة النقض

- الأقوال والادعاءات الكاذبة وحدها لا تكفي لقيام الطرق الاحتيالية مهما بالغ قائلها في تأكيد صحتها، بل يجب أن تقترب بأعمال مادية أو مظاهر خارجية تحمل المجني عليه على التصديق، ويكون الحكم قاصراً إن لم يبين الطرق الاحتيالية وصلتها بتسليم المال (الطعن رقم ١٧٨١٥ لسنة ٦١ ق - جلسة ١٩٩٥/١١/١٥).
- يرتقي الكذب إلى مرتبة الطرق الاحتيالية متى اقترن بأعمال خارجية تدعّمه، كأن يتدخل شخص آخر فيؤيد أقوال المتهم ومزاعمه، ويُعدّ المساهم في هذه الطرق فاعلاً أصلياً في الجريمة (الطعن رقم ٢٠٦٦٤ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٠٠٠/١٠/٢).
- ادعاء المتهم كذباً بقدرته على إلحاق المجني عليهم بعمل في الخارج، وتقديمه لهم عقود عمل، وأخذ أموالاً منهم مقابل ذلك، إيهام بمشروع كاذب يتحقق به ركن الطرق الاحتيالية (الطعن رقم ١٢٤٧٧ لسنة ٦٥ ق - جلسة ٢٠٠٤/١٠/٢١).





• الوعد بأمر مستقبلي لا يكفي لقيام النصب ما لم يقترن بطرق احتيالية (الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٦/٣/٢١).

• النزاع المدني البحت الناشئ عن عقد دون احتيال سابق على التسليم لا يستوجب العقاب (الطعن رقم ١٥٥٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/١٣).

وخلاصة ذلك لمن يكتب محضره: لا تكتفِ بأن تقول إنك دفعت ولم تسترد، بل صف ما قيل لك وما رأيته من مظاهر جعلتك تصدّق، ثم صف التسليم.

رابعاً: الإجراءات العملية خطوة بخطوة

١. أوقف الخسارة فوراً: إن كان المال قد حوّل عبر بنك أو بطاقة أو محفظة إلكترونية فاتصل بالبنك أو مزود الخدمة في الحال لإيقاف البطاقة أو الخدمة وتسجيل الواقعة، واطلب رقمًا مرجعيًا مكتوبًا لبلاغك إليهم؛ فسرعتك تؤثر في فرص تتبع المال.

٢. وثّق قبل أي إجراء آخر: التقط لقطات شاشة كاملة تُظهر اسم الحساب ورابطه ورقم الهاتف والتاريخ والوقت، واحفظ إيصال التحويل برقم العملية واسم المستفيد أو رقم حسابه أو محفظته، وروابط الصفحة أو الإعلان، وأي مستند أرسله لك. ولا تحذف الرسائل أو المحادثات، ولا تحظر الحساب قبل أن تنتهي من التوثيق.

٣. حدّد التوصيف الصحيح لواقعتك قبل أن تكتب كلمة (نصب أم اختراق أم خيانة أمانة أم نزاع مدني) بحسب الجدول في «أولاً».

٤. اكتب المحضر بعناصره الستة الواردة في الجدول التالي، مرتبة ترتيبًا زمنيًا. وبدلاً من أن تكتب: «فلان أخذ مني ٥٠ ألف جنيه ومش راضي يرجعها»، اكتب: «بتاريخ ... تواصل معي المشكو في حقه عبر ... مدعيًا أنه ... وأرسل إليّ ... فحوّلت إليه مبلغ ... برقم عملية ... ثم أغلق هاتفه وحظرني».

العنصر	ما الذي تكتبه	لماذا يهم؟
المشكو في حقه	كل ما تعرفه عنه: الاسم المستخدم، رقم الهاتف، رقم الحساب أو المحفظة، رابط الصفحة أو الحساب	يمكنّ جهات التحري من تحديد هويته وتتبعه





العنصر	ما الذي تكتبه	لماذا يهم؟
الادعاء الكاذب	ما قاله بالضبط: صفته، أو مشروعه، أو الربح الذي وعد به، أو الاسم الذي انتحله	هو أساس الطرق الاحتيالية أو الاسم الكاذب أو الصفة غير الصحيحة (م ٣٣٦)
ما أيد به ادعاءه	مستندات أو موقع أو إعلان أو شخص ثالث أكد كلامه أو إيصالات سابقة أو تحويلات صغيرة أرسلها لك أو لا	الكذب المجرد لا يكفي، ولا بد من مظاهر خارجية تدعمه
كيف صدقت وسلّمت	تاريخ التسليم والمبلغ ووسيلته ورقم العملية واسم المستفيد	يثبت الصلة بين الاحتيال وتسليم المال
ما حدث بعد التسليم	الاختفاء أو الحظر أو المماطلة أو الأعذار الجديدة أو طلب مزيد من المال	يكشف القصد الجنائي، وأنه لم يكن ينوي الوفاء
ما تطلبه	التحقيق، وتتبع الحساب أو المحفظة أو الرقم، والتحفظ على الرصيد إن وُجد، وإثبات حقك في الادعاء المدني برد المبلغ	يحدد مسار البلاغ ويحفظ حقك في استرداد المال

٥. قدّم البلاغ بإحدى طريقتين: عبر خدمة البلاغ الإلكتروني على موقع النيابة العامة (تدخل بياناتك، وتصف الواقعة، وتختار نوع الجريمة، وترفق الأدلة الرقمية، فتحصل على رقم متابعة)، أو بالتوجه بنفسك أو عن طريق وكيلك الخاص إلى مباحث الإنترنت (الإدارة العامة لمكافحة جرائم الحاسبات وشبكات المعلومات بوزارة الداخلية) أو أقرب مديرية أمن أو قسم شرطة ومعك بطاقة الرقم القومي وأدلتك.

٦. تابع بلاغك: تحقق النيابة العامة في الواقعة، وقد تطلب تحريات وبيانات الحساب أو الخط من البنك أو شركة الاتصالات، ثم تحيل المتهم إلى محكمة الجناح إن رأت وجهاً لذلك أو تحفظ البلاغ. ويجوز لك إن حفظ البلاغ أن تقيم جنحة مباشرة.

٧. اطلب مالك: أقم نفسك مدعيًا بالحق المدني في الدعوى الجنائية للمطالبة بتعويض يشمل المبلغ الذي دفعته (م ٢٥١ إجراءات جنائية)، أو أقم دعوى مدنية مستقلة استنادًا إلى المسؤولية عن الفعل الضار (م ١٦٣ مدني). وحدّد في طلبك المبلغ ومستنده.





٨. اللجنة المباشرة: يجوز بدلاً من البلاغ أن تقيم الدعوى بنفسك أمام محكمة الجناح بتكليف المتهم بالحضور (م ٢٣٢ إجراءات جنائية)، وتصلح حين يكون المتهم معلوماً بالاسم والعنوان بما يتيح إعلانه.

٩. الشكوى المصرفية: إن لم يستجب البنك لك أو رفض رد المبلغ فيمكنك تقديم شكوى إلى البنك المركزي المصري (الخط الساخن ١٦٧٧٧ أو أحد فروعهم)، علماً بأن الشكاوى المرتبطة بدعاوى قضائية لا يبت فيها انتظاراً لما يقضي به القضاء.

خامساً: المستندات المطلوبة

- بطاقة الرقم القومي للشاكي.
- إيصال التحويل أو كشف الحساب أو سجل عمليات المحفظة، وفيه رقم العملية والتاريخ والوقت واسم المستفيد أو رقم حسابه أو محفظته.
- لقطات الشاشة للمحادثات والإعلان والصفحة والحساب، مطبوعة وبمسحوق إلكترونية.
- روابط الصفحات والحسابات وأرقام الهواتف التي استخدمت في الاتصال بك.
- أي عقد أو فاتورة أو إيصال أو مستند أرسله إليك المشكو في حقه.
- الرقم المرجعي لبلاغك إلى البنك أو مزود الخدمة، وأي رد كتابي منه.
- سرد مكتوب بالوقائع مرتب ترتيباً زمنياً يعتمد عليه المحضر.
- توكيل خاص إن كنت ستكلف محامياً بتقديم البلاغ أو متابعته.

سادساً: المواعيد والمدة

المدة	الأثر	السند
فور وقوع الواقعة	لا يشترط القانون ميعاداً قصيراً لبلاغ النصب، لكن السرعة تزيد فرص إيقاف الخدمة وتتبع الحساب قبل أن يتحرك المال	اعتبار عملي
ثلاث سنوات من يوم وقوع الجريمة	تنقضي الدعوى الجنائية في الجناح بمضي هذه المدة، وتنقطع بإجراءات التحقيق والالتهام والمحاكمة	م ١٥ وما بعدها إجراءات جنائية





المدة	الأثر	السند
ثلاث سنوات من يوم علم المضرور بالضرر وبمن أحدثه، وخمس عشرة سنة من يوم وقوع الفعل في جميع الأحوال	تسقط دعوى التعويض بالتقادم، فإن نشأت عن جريمة لم تنقض دعواها الجنائية فلا تسقط الدعوى المدنية إلا بسقوط الدعوى الجنائية	م ١٧٢ مدني

سابعًا: الرسوم القضائية والحكومية

لا رسم على تقديم البلاغ إلى مباحث الإنترنت أو النيابة العامة أو الشرطة. أما اللجنة المباشرة فتستحق عنها رسوم قضائية تُحسب على التعويض المؤقت المطلوب وفق قانون الرسوم القضائية، إضافة إلى مصروفات إعلان المتهم. وتستحق على الدعوى المدنية المستقلة رسوم تُحسب على قيمة المبلغ المطالب به، ويحددها قلم الكتاب. وهذه الرسوم لا تشمل أتعاب المحامي.

ثامنًا: أخطاء شائعة تضييع الحق

- كتابة المحضر بعبارة «أخذ فلوسي ومش راضي يرجعها» دون بيان الادعاء الكاذب والمظاهر التي خدعتك؛ فيتحول البلاغ إلى نزاع مدني.
- التأخر في إبلاغ البنك أو مزود الخدمة، فيتحرك المال إلى حساب آخر قبل أن يُتَبَّع.
- حذف المحادثة أو حظر الحساب أو غلق الصفحة قبل توثيقها.
- تحويل مبلغ إضافي «لتخليص» المبلغ الأول أو دفع «رسوم» أو «ضرائب» أو «عمولة» لمن يعدك باسترداد أموالك؛ فهذا غالبًا فصل جديد من الاحتيال.
- نشر اتهام المحتال على فيسبوك أو في المجموعات قبل البلاغ؛ فقد يعرضك للمساءلة عن السب والقذف (راجع مقالنا عن السب والقذف على الإنترنت).
- الاكتفاء بصورة مقطوعة لا تظهر رقم العملية أو اسم المستفيد أو الرابط أو التاريخ.
- التوقيع على تنازل أو إيصال استلام قبل أن تستلم حقلك فعلاً؛ فقد يُستند إليه ضدك.
- ترك المدة تمر انتظارًا لعود متكررة بالسداد.

تاسعًا: متى تحتاج محامياً؟

- إذا كان المبلغ كبيراً أو تعددت الضحايا، فيكون لتنسيق البلاغات وطلباتها أثر في سرعة التحقيق.





- إذا كان المشكو في حقه مجهولاً أو كان خارج مصر؛ ففانون ١٧٥ لسنة ٢٠١٨ يسري على بعض الأفعال التي يرتكبها غير المصريين خارج مصر متى كان المجني عليه مصرياً وكان الفعل معاقباً عليه في الدولة التي وقع فيها (م ٣).
- إذا كانت بينك وبينه علاقة تعاقدية أو إيصالات أو عقد، فيحتاج التوصيف بين النصب وخيانة الأمانة والنزاع المدني إلى تقدير قانوني دقيق قبل أن تكتب المحضر.
- إذا حفظ بلاغك، أو قدّم ضدك بلاغ مقابل، أو طلب منك التنازل أو التصالح.
- إذا كنت أنت المتهم بالنصب؛ فلا تتصرف ولا توقع على أي إقرار أو تعهد قبل أن تعرض أوراقك على محام، لأن خلافاً مدنياً قد يُقدّم في صورة بلاغ نصب.
- ويمكنك طلب استشارة قانونية مع أحد محامي المؤسسة عبر موقعنا hamlf.com، حيث تظهر رسوم الاستشارة ومدتها عند الحجز.

سؤال يهمك تعرف إجابته

هل أقدر أسترده فلوسي لو حولتها لحساب أو محفظة شخص واتضح إنه نصاب؟

الإجابة: قد تستردها، لكن ذلك غير مضمون، ويتوقف على سرعتك وعلى وجود مال يمكن الوصول إليه. فالبلاغ الجنائي يكشف هوية صاحب الحساب أو الخط ويفتح باب التحقيق والإحالة، وقد ينتهي بمعاقبته، أما المبلغ نفسه فتطالب به بالادعاء المدني أمام المحكمة الجنائية أو بدعوى مدنية مستقلة (م ٢٥١ إجراءات جنائية، م ١٦٣ مدني)، ويُنفذ الحكم على ما يملكه المحكوم عليه. ولذلك أبلغ البنك أو مزود الخدمة فوراً، وقدّم بلاغك مدعوماً برقم العملية واسم المستفيد، واطلب فيه تتبع الحساب، ولا تدفع لأي شخص مقابل وعد باسترداد أموالك.

وإذا واجهتك مشكلة من هذا النوع، سواء كنت مجنياً عليه أو متهمًا، فلا تتردد في التواصل معنا أو زيارة مكتبنا؛ فخبرة فريقنا في هذه القضايا تختصر عليك الوقت والجهد، وتضع حقوقك على الطريق الصحيح منذ الخطوة الأولى، وتمنحك الاطمئنان بأن ملفك بين أيدي تعرف كيف تحميه.

وإذا أعجبك هذا المقال أو استفدت منه، فيسعدنا أن تقيم مكتبنا على صفحتنا في جوجل، فأريك يعيننا ويساعد غيرك على الوصول إلى المعلومة الصحيحة:

<https://search.google.com/local/writerreview?placeid=ChIJ28LCe4AVWBQRL1UKgIqlKmQ>

هذا المقال معلومة عامة لأغراض التوعية القانونية، ولا يغني عن استشارة قانونية لحالتك الخاصة.

